|  |  |
| --- | --- |
| **ال‍مجلس 2019 جنيف، 20-10 يونيو 2019** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 11** | **الوثيقة C19/22-A** |
|  | **5 يونيو 2019** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| تقرير من الأمين العام | |
| التقرير السنوي الثامن للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) | |
|  | |

يشرفني أن أرفع إلى الدول الأعضاء في المجلس تقريراً من رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC).

هولين جاو  
الأمين العام

التقرير السنوي الثامن للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)

|  |
| --- |
| **ملخص النقاط الأساسية**  يتضمن هذا التقرير السنوي الثامن للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) المقدم إلى مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات استنتاجات وتوصيات لينظر فيها المجلس وفقاً لاختصاصات اللجنة.  ويوجه هذا التقرير انتباه المجلس إلى المسائل التالية:  • حالة الاحتيال والمخالفات المكشوف عنهما، وعدم كفاية الرقابة الداخلية؛  • تحفّظ رأي المراجع الخارجي للحسابات في عام 2018 وآثار ذلك على الاتحاد؛  • الحاجة إلى رقابة ومساءلة إداريتين فعالتين فيما يتعلق بالمكاتب الإقليمية؛  • المساءلة الإدارية في الاتحاد ككل.  ***وعلى وجه الخصوص، يقدم هذا التقرير المشورة بشأن الحاجة إلى تحسين الرقابة الإدارية والرقابة الداخلية تحسيناً جوهرياً في ضوء مواطن الضعف التي كشفت عنها حالة الاحتيال التي وقعت مؤخراً في أحد المكاتب الإقليمية، وخاصةً بشأن ضرورة إرساء ثقافة قوامها الشفافية والتعاون تفضي إلى تعزيز مسؤولية فرادى المديرين وفعالية المساءلة.***  **الإجراء المطلوب**  يُطلب إلى المجلس **الموافقة على** تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة وتوصياتها لتتخذ الأمانة ما يلزم من إجراءات. **وبالنظر إلى عرضة الاتحاد لمخاطر مالية ومهدِّدة لسمعته كبيرة وفقاً للرأي المتحفظ الذي أبداه مراجع الحسابات والمسائل المذكورة أعلاه، تحث اللجنة الاستشارية المجلس على ضمان اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة وفعالة ومتابعة تنفيذ توصياتها.**  \_\_\_\_\_\_\_\_\_  **المراجع**  [*القرار 162*](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts/RES-162-A.pdf) *(المراجَع في بوسان، 2014)؛* [*المقرر 587*](https://www.itu.int/md/S15-CL-C-0122/en) *للمجلس؛  الوثائق:* [*C12/44*](http://www.itu.int/md/S12-CL-C-0044/en) *(التقرير السنوي الأول للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)* [*C13/65 + التصويب 1*](http://www.itu.int/md/S13-CL-C-0065/en) *(التقرير السنوي الثاني للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)؛* [*C14/22*](http://www.itu.int/md/S14-CL-C-0022/en) *+ الإضافة 1 (التقرير السنوي الثالث للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)؛* [*C15/22*](http://www.itu.int/md/S15-CL-C-0022/en) *+ الإضافتان 1 و2 (التقرير السنوي الرابع للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)؛* [*C16/22*](https://www.itu.int/md/S16-CL-C-0022/en) *+ الإضافة 1 (التقرير السنوي الخامس للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)؛* [*C17/22*](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0022/en) *(التقرير السنوي السادس للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)* [*C18/22 + الإضافة 1*](https://www.itu.int/md/S18-CL-C-0022/en) *(التقرير السنوي السابع للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس)* |

# 1 مقدمة

1.1 تعمل اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بصفة استشارية متخصصة مستقلة لمساعدة المجلس والأمين العام في الاضطلاع بمسؤولياتهما الإدارية المتعلقة بإعداد البيانات المالية وترتيبات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات الإدارة، وغير ذلك من العمليات المتعلقة بالمراجعة وفقاً لاختصاصات اللجنة. ومن ثم، فإن اللجنة تساعد على زيادة الشفافية وتعزيز المساءلة، كما أنها تدعم الإدارة الرشيدة. ولا تقوم اللجنة بأي أعمال تتعلق بالمراجعة ولا تشكل وظائفها تكراراً لأي وظائف تنفيذية أو وظائف تتعلق بالمراجعة الداخلية أو الخارجية، بل تساعد على ضمان الاستفادة القصوى من أعمال المراجعة وغيرها من الموارد المتاحة في إطار الضمانات الشامل للاتحاد.

2.1 وتضم اللجنة الحالية الأعضاء التالية أسماؤهم:

- الدكتورة بيت ديجين (الرئيسة)

- السيد عبد السلام الهاروشي

- السيدة سارة هامر ويليامز

- السيد غراهام ميلر

- السيد كامليش فيكامسي

3.1 وتتاح لأعضاء الاتحاد في [الحيز المخصص للجنة](http://www.itu.int/en/council/Pages/imac.aspx) في الموقع الإلكتروني العمومي للاتحاد، وكذلك عبر صفحة [مجلس الاتحاد](http://www.itu.int/en/council/Pages/default.aspx)، جميع تقارير اجتماعات اللجنة وتقاريرها السنوية فضلاً عن وثائق رئيسية أخرى.

4.1 وقد اجتمعت اللجنة في نوفمبر 2018 ومارس 2019 ومايو 2019، وحضر كل من السيد الهاروشي والسيد ميلر والسيد فيكامسي جميع اجتماعاتها الثلاثة، بينما حضرت السيدة سارة هامر الاجتماعين اللذين عُقدا في مارس 2019 ومايو 2019.

5.1 ومنذ أن قدمت اللجنة تقريرها السنوي الأخير إلى المجلس في عام 2018 عملت في جميع مجالات مسؤوليتها التي تشمل المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتقييم والأخلاقيات والبيانات المالية المراجعة والتقارير المالية والمراجعة الخارجية للحسابات.

6.1 وشاركت رئيسة اللجنة في اجتماع فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG‑FHR) الذي عُقد في 29 يناير 2019، مطلعةً الفريق على الجوانب المتعلقة بمجالات مسؤولية اللجنة. وقد زادت اللجنة الوعي بعدة أمور من بينها حالة التحقيق واختصاصاتها. وستقدم تفاصيل أخرى لاحقاً في هذا التقرير.

7.1 وأجرت اللجنة خلال اجتماعاتها مناقشات جوهرية مع الأمين العام ونائب الأمين العام ومديرة مكتب تنمية الاتصالات فضلاً عن دائرة إدارة الموارد المالية، والمراجع الداخلي، والمراجع الخارجي للحسابات، ودائرة التخطيط الاستراتيجي وشؤون الأعضاء، وغيرهم من ممثلي الإدارة حسب الاقتضاء.

# 2 اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة

1.2 تنص اختصاصات (ToR) اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة صراحةً على أن تستعرض اللجنة دورياً اختصاصاتها وتقدم أي تعديلات تقترح إدخالها عليها إلى المجلس ليوافق عليها.

2.2 وقد أوصت اللجنة بأن يقترح المجلس على الدول الأعضاء في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 مراجعة الفقرة 2 من اختصاصاتها لتستعيد اللجنة ولاية إسداء المشورة بشأن الإجراءات التي تتخذها إدارة الاتحاد فيما يتعلق بتوصيات المراجعين، كما اقترحت تضمين اختصاصاتها الرقابة على المسائل الأخلاقية. ويتضمن الملحق 3 لتقرير اللجنة السنوي السابع ([C18/22](https://www.itu.int/md/S18-CL-C-0022/en)) المقدم إلى المجلس، وكذلك إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 في هيئة وثيقة المعلومات 1 ([PP18/INF-1](https://www.itu.int/md/S18-PP-INF-0001/en))، التعديلات التي اقترحتها اللجنة.

3.2 إلا أنه رغم موافقة المجلس على اختصاصات اللجنة بصيغتها المراجَعة، لم تقدم أي دولة عضو خلال مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 مقترحاً بتحديثها. ونظراً إلى أن الفرصة التالية لمراجعة اختصاصات اللجنة ستُتاح في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2020، طلب فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) إلى اللجنة قبول عقد "اتفاق شرف" معها تواصل بموجبه شمول المسائل الأخلاقية باختصاصاتها (انظر الوثيقة [CWG-FHR 9/15](https://www.itu.int/md/S19-CLCWGFHR09-C-0015/en)).

4.2 ووافقت اللجنة على ممارسة الرقابة على المسائل الأخلاقية حسب الاقتضاء، وستواصل إسداء المشورة بشأن الإجراءات التي تتخذها إدارة الاتحاد فيما يتعلق بتوصيات المراجعين.

# 3 تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام 2018 – رأي متحفظ

1.3 على خلفية حالة الاحتيال والمخالفات المكشوف عن وقوعها في أحد المكاتب الإقليمية، أبدى المراجع الخارجي للحسابات رأياً متحفظاً بشأن البيانات المالية للاتحاد لعام 2018.

فخلال عام 2018، أظهرت البيانات المالية المسجلة حتى 31 ديسمبر 2018 عدم وجود أي نظام رقابة داخلية على النفقات المتصلة بالتعاون الدولي والمساعدة التقنية يمكن اعتباره موثوقاً لأغراض مراجعة الحسابات. ولم تكن توجد أي إجراءات مراجعة أخرى مُرضية يمكن لمراجع الحسابات الخارجي اعتمادها بغرض تأكيد خلو النفقات المسجلة من الأخطاء المادية.

وكشفت مراجعة الضوابط الرقابية الأساسية عن وجود مواطن ضعف في مجالات محددة، وحدد المراجعون الخارجيون للحسابات الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز الضوابط الرقابية الداخلية والحد إلى أدنى دجة من خطر وقوع أخطاء أو خسائر مالية.

2.3 وبالرغم من انتهاء الأمين العام إلى تمتع الاتحاد بنظام رقابة داخلية فعال في العام المنتهي في 31 ديسمبر 2018، فإن الرأي المتحفظ الذي أبداه مراجع الحسابات الخارجي بشأن الجوانب المذكورة أعلاه يعني أنه لا يمكن للمجلس ومستخدمي الحسابات التعويل على نزاهة البيانات المالية ونظام الرقابة الداخلية.

3.3 فقد تضمّن تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام 2018، مجدداً، تأكيداً للوضع المالي المتمثل في القيمة السالبة لصافي الأصول، الناتجة أساساً عن تأثر هذا البند بخصوم إكتوارية بلغت قيمتها 573,4 مليون فرنك سويسري، تتعلق باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل.

4.3 وتُحيل اللجنة تقرير المراجع الخارجي للحسابات وتوصيات المراجعين إلى المجلس ليوليه أولوية عنايته.

# 4 واقعة الاحتيال في أحد المكاتب الإقليمية وتعرّض الاتحاد لمخاطر أوسع نطاقاً

واقعة الاحتيال والمخالفات المبلَّغ عنها

1.4 كما ذُكر أعلاه، يشير تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام 2018 إلى الكشف عن وقوع فعل احتيال ارتكبه أصغر موظف مهني في على مدى سنوات في أحد المكاتب الإقليمية. وقد علم مكتب الأخلاقيات بالاتحاد بحالة الاحتيال بالصدفة من مبلِّغ هو طرف خارجي وليس من موظفي الاتحاد. وأُبلغت وحدة المراجعة الداخلية بالحالة في 8 فبراير 2018 بعد أن أجرى مكتب الأخلاقيات تقييماً أولياً لمدى موثوقيتها، ثم أُبلغت بها للمرة الأولى اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة في مارس 2018.

2.4 وكان قد سبق أن أثارت اللجنة شواغل بشأن الرقابة والإدارة في المكاتب الإقليمية (التوصيتان 2/2014 و5/2015 للجنة) ولا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء قصور الإدارة في المكاتب الإقليمية وعدم كفاية الضوابط الرقابية المنفَّذة فيها، وهو ما يشمل درجة الرقابة الإدارية المركزية من المقر.

ومن الأهمية بمكان تدارك هذا الوضع في ضوء الاستعراض الحالي للحضور الإقليمي للاتحاد، حيث يلزم ضمان وحدة مكاتب الاتحاد واستقلاليتها وإنفاذ المساءلة الإدارية.

3.4 وكشف التحقيق الذي أجرته وحدة المراجعة الداخلية في حالة الاحتيال عن مخالفات تشمل ما يلي:

• توجيه الأعمال التجارية إلى شركات مملوكة لموظفين و/أو أزواجهم

• مباشرة أنشطة خارجية غير مصرَّح بها

• تنفيذ ممارسات شراء مخالفة

• العمل بنظام العمولات

• التصرف في الأموال المودعة (التصرف غير المشروع في أموال استؤمن عليها الاتحاد)

• اختلاس الأموال المدفوعة لرعاية عقد الأحداث

• اختلاس الأصول المالية للمشاريع

• الاحتيال في اتفاقات الخدمة الخاصة

• التحريف بعدم الإفصاح عن دخل الأزواج

• استخدام المتطوعين في مباشرة أنشطة تجارية خارجية غير رسمية

4.4 وقد وجّه تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام 2018 الانتباه، إضافةً إلى ذلك، إلى نقص الإشراف الرقابي الداخلي على المشتريات على صعيدي المكاتب الإقليمية والمقر، وعدم وجود نظام رقابة داخلية فعال يحدد دور المدير الإقليمي ومسؤولياته في جميع المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق.

5.4 وطلبت اللجنة موافاتها بكامل تفاصيل التحقيق الذي أجرته وحدة المراجعة الداخلية لكنها لم توافَ إلا بالتقرير النهائي المتعلق به في مارس 2019. غير أنها لاحظت أن التقرير الكامل قد قُدم إلى المراجع الخارجي للحسابات. وفي غياب التقرير الكامل المتعلق بالتحقيق، الصادر في عام 2018، فليس بوسع اللجنة إسداء المشورة إلى الأمين العام أو المجلس بشأن هذه المسألة أو تداعياتها المحتملة.

6.4 ثم طلبت اللجنة مجدداً في اجتماعها الحادي والعشرين (28-26 نوفمبر 2018) الاطلاع على نسخة من التقرير الكامل المتعلق بالتحقيق وجميع الوثائق المتصلة بالتحقيق لتتمكّن من الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب أحكام القرار 162 (المراجَع في بوسان، 2014). فرفضت الأمانة طلبها.

7.4 وأخيراً، وُوفيت اللجنة بنسخة محررة من التقرير المتعلق بالتحقيق في 28 فبراير 2019، أي بعد نحو 14 شهراً من الكشف عن حالة الاحتيال.

8.4 وأكد التحقيق الذي أجرته وحدة المراجعة الداخلية وقوع أنشطة احتيالية ومخالفات، وحدد الأسباب الجذرية لنقص الضوابط الرقابية المتصل بذلك، ومنها ما يلي:

• عدم وجود دليل للمشتريات

• عدم صلاحية إجراءات المشتريات

• تنفيذ ممارسات شراء غير سليمة

• نقص وعي الموظفين والمديرين بجرائم الاحتيال

• عدم فعالية الرقابة على صعيد المكاتب الإقليمية (التابعة لمكتب تنمية الاتصالات)

• ضعف الرقابة على المشاريع (مكتب تنمية الاتصالات)

• وجود مواطن ضعف في إدارة أصول المشاريع (مكتب تنمية الاتصالات)

• سيادة الثقة كاتجاه عام دون مساءلة كافية

• وجود مواطن ضعف في عمليتي التوظيف والرقابة بموجب اتفاقات الخدمة الخاصة

• عدم فرض ضوابط رقابية على مسألة تضارب المصالح

• عدم قيام الإدارة بتنفيذ توصيات المراجعين/المشرفين السابقة المقدمة من وحدة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي للحسابات ووحدة التفتيش المشتركة (JIU) واللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة.

9.4 وقد حُددت طبيعة التقرير المتعلق بالتحقيق في حالة الاحتيال الذي أصدرته وحدة المراجعة الداخلية (IAU) بتاريخ 28 مايو 2018، المحال إليه مرجعياً في الوثيقة SG-SGO/IA/18-09، كتقرير سري. وبالتالي، لم تقدَّم أي مواد أو تفاصيل بشأن التحقيق الذي أجرته الوحدة في التقرير السنوي المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية (الشامل للفترة من مارس 2018 إلى أبريل 2019) الذي قدمته الوحدة إلى المجلس (الوثيقة C19/44).

وتحيل الفقرة 17 من ذلك التقرير السنوي إلى وثيقة منفصلة (المرجع C19/INF/14) تتضمن تقريراً قدمه الأمين العام بشأن وقائع حالة الاحتيال وما اتُّخذ من تدابير تصحيحية إزاءها. وتُحيل اللجنة إلى عناية المجلس هذه الوثيقة المنفصلة المقدمة من الأمين العام.

وفي الوقت الحاضر، لم يُتَح للجنة حتى الآن فرصة استعراض ذلك التقرير أو مناقشته مع الأمانة، أو الاطلاع على الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الإدارة.

10.4 وتخلص اللجنة إجمالاً إلى أن طبيعة حالة الاحتيال التي وقعت في المكتب الإقليمي المعني وحجم هذه الحالة وسياقها، إلى جانب النتائج التي انتهى إليها المحققون التابعون لوحدة المراجعة الداخلية وملاحظات وتوصيات المراجع الخارجي للحسابات والتقارير السابقة التي قدمتها اللجنة إلى المجلس، تثير كلها شواغل كبرى بشأن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية ومدى كفاية الرقابة والإشراف الإداريين في الاتحاد.

11.4 وترى اللجنة أن موثوقية وفعالية تدابير التصدي لخطر التعرض للاحتيال ووقوع مخالفات والإضرار بالسمعة لا تعتمدان فقط على كفاية الضوابط الرقابية الداخلية، بل تعتمدان أيضاً على شفافية بيئة العمل وسيادة روح التعاون فيها، وثبات "نبرة الإدارة العليا" وتقويتها استباقياً، وتعميم "ثقافة المجاهرة"، وكذلك على وضوح المساءلة الإدارية وحسن فهمها، على جميع المستويات.

|  |
| --- |
| **التوصية (2019) 1:** للحد من خطر التعرض للاحتيال ووقوع مخالفات والإضرار بسمعة المنظمة، توصي اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بضرورة أن يضع الاتحاد ترتيبات محسَّنة بآليات رقابية معقولة تحقق فعالية الإشراف، ويُنفِذ المساءلة متى أُهملت كفاية مستوىي الإشراف والرقابة الإدارية. وينبغي إيلاء هذه المسألة أولوية رئيسية. |

# 5 متابعة التقرير السنوي السابع للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس في عام 2018 وحالة توصيات اللجنة

1.5 التزاماً من اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بممارستها المعيارية، وبهدف مساعدة المجلس على متابعة الإجراءات المتخذة استجابةً لتوصياتها، استعرضت اللجنة حالة تنفيذ توصياتها السابقة، على النحو المعروض في الملحق 1.

2.5 وقد نُفذت حتى الآن نسبة %87 من توصيات اللجنة، بينما لا تزال سبع توصيات (أي نسبة %13 من مجموعها) قيد التنفيذ من جانب الأمانة.

# 6 المجالات/المسائل الأخرى المشمولة باختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة

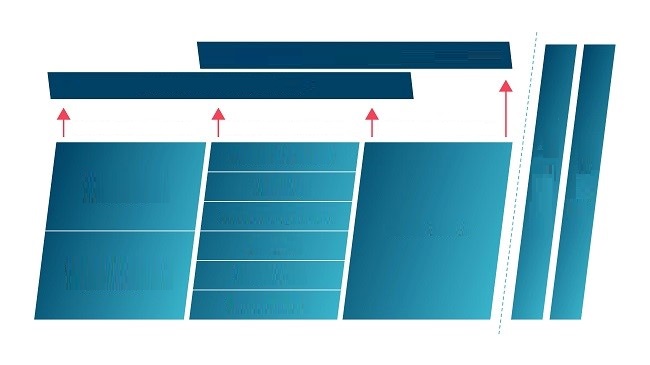
الإدارة المالية

1.6 واصلت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة رصد عملية التخطيط المالي والميزانية وناقشت المستجدات الطارئة عليهما مع دائرة إدارة الموارد المالية.

إدارة المخاطر

2.6 تواصل اللجنة رصد إعداد الترتيبات المتعلقة بإدارة المخاطر وإسداء المشورة بهذا الشأن، بما يشمل تطورات النهج الاستراتيجي للمنظمة، الناتجة عن النقاشات التي جرت في مؤتمر المندوبين المفوضين والقرارات الصادرة عنه.

3.6 وعن الخطوة المقبلة، فستبحث اللجنة ما يُعرف بنموذج خطوط الدفاع الثلاثة في الإدارة والمراقبة الفعالتين للمخاطر، ومسألة تعيين مسؤول مناسب يختص بشؤون المخاطر. ويشكل نهج خطوط الدفاع الثلاثة ممارسة ناشئة جيدة ويستهدف ضمان توفر وسيلة بسيطة وفعالة لتعزيز الاتصالات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر، بتوضيح الأدوار والواجبات الأساسية في هذا المجال.



**لجنة المراجعة/الهيئة الرئاسية**

**الإدارة العليا**

خط الدفاع الثالث

خط الدفاع الثاني

خط الدفاع الأول

المراجعة الداخلية

الامتثال

التفتيش

الجودة

إدارة المخاطر

الأمن

الرقابة المالية

الضوابط الإدارية

تدابير الرقابة الداخلية

المراجعة الخارجية للحسابات

الجهة التنظيمية

المصدر: المعهد المعتمد للمراجعين الداخليين (CIIA)

|  |
| --- |
| **التوصية (2019) 2:** توصي اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بأن تُعد الأمانة سجلاً للمخاطر يحدد بوضوح مسؤولين يختصون بشؤون المخاطر في جميع القطاعات والمناطق وفي الأمانة العامة. |

المراجعة الداخلية

4.6 واصلت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة استعراض تخطيط أنشطة المراجعة الداخلية وتقدمها، ونتائج تقارير المراجعة الداخلية في عامي 2019/2018.

5.6 واستعرضت اللجنة تقارير المراجعة الداخلية التالية:

- التقرير المتعلق بمراجعة أنشطة الترجمة في الاتحاد؛

- التقرير المتعلق بمراجعة الترتيبات الخاصة بساعات العمل الإضافية؛

- التفتيش المتعلق بمراجعة شهادات الموظفين المعتمدة.

6.6 وأسدت اللجنة المزيد من المشورة بشأن ترتيبات الاختيار المتعلقة بتعيين المراجع الخارجي الجديد للحسابات. وقد سبق أن قدمت اللجنة إسهامات وأسدت المشورة بشأن الكيفية التي ينبغي بها المضي قُدُماً بترتيبات عمليتي الاختيار والتقييم. وشغل رئيس وحدة المراجعة الداخلية منصب أمين لجنة التقييم المعنية، المسؤول عن المضي قُدُماً بعملية الاختيار.

7.6 غير أن عملية الاختيار لم تنجح لاقتصار عدد المقترحات الواردة بشأنها على مقترحيْن اثنين فحسب وضرورة ترك هذه الممارسة لأسباب إجرائية. واقتُرح على المجلس إعادة تعيين المراجعين الخارجيين الحاليين للحسابات لفترة ولاية إضافية تمتد لعامين.

8.6 ومن المهم البدء مجدداً بتنفيذ عملية العطاء الجديدة كمسألة لها الأولوية وإجراؤها بكيفية تحقق منافسة كافية وعادلة. وتشمل اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة مسؤولية إسداء المشورة بشأن تعيين المراجع الخارجي للحسابات. واستناداً إلى مبدأ الإدارة الرشيدة وأفضل الممارسات ذات الصلة، سيكون بوسع رئيس اللجنة إسداء المشورة على نحو أكثر فعالية بصفة عضو استشاري في لجنة التقييم.

|  |
| --- |
| **التوصية (2019) 3:** توصي اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بضرورة ضم رئيسها إلى عضوية لجنة التقييم المعنية باختيار المراجع الخارجي الجديد للحسابات، كعضو استشاري فيها باعتبار ذلك من أفضل الممارسات في هذا الصدد. |

الامتثال وإدارة مخاطر الاحتيال

9.6 واصلت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة إسداء المشورة إلى الإدارة بشأن الإجراءات اللازمة لتحسين استجابة الاتحاد لمخاطر الاحتيال ومستوى امتثاله.

10.6 وقد اجتمعت اللجنة بانتظام مع رئيس وحدة الشؤون القانونية ورئيس دائرة إدارة الموارد البشرية ورئيس شعبة المشتريات والمراجِع الداخلي بهدف التشجيع على التقدم في إنجاز المهام.

11.6 ومن التحسينات التي نُفذت بهذا الشأن أو لا تزال قيد التنفيذ إعداد دليل جديد للمشتريات واعتماد سياسة لمكافحة الاحتيال والفساد والممارسات المحظورة الأخرى.

مشروع تشييد مقر الاتحاد

12.6 لدى الاتحاد في الوقت الراهن هيكل حديث الإنشاء لإدارة هذا المشروع يشمل أساساً موظفين داخليين قد لا يكونون بالضرورة خبراء في الإشراف على مشروع تشييد كبير كهذا. وعادةً ما تثبت التجربة أن مثل هذه المشاريع الكبيرة للبنى التحتية قد تشهد تجاوزات زمنية وميزانية بالغة وتغفل، كذلك، بعض عناصر التشييد (كمتطلبات الحماية من الحرائق، على سبيل المثال).

13.6 ولذلك، تُشير اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بتعزيز إطار إدارة المشروع وذلك بضم خبراء خارجيين إلى فريق إدارة المشروع كأعضاء دائمين فيه قادرين على الرد عليه بدرجة كافية وإسداء المشورة الخاصة بمشاريع التشييد لأعضائه. وقد يشمل ذلك الاستعانة بخبراء في مجالات التشييد والهندسة، ومشتريات مواد البناء، والمراجعة المالية، وما إلى ذلك.

14.6 وبالنظر إلى أن أنشطة الرعاية والتبرعات تشكل جزءاً من مصادر تمويل مشروع تشييد المقر، تؤكد اللجنة ضرورة ضمان الحرص على الامتثال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشتريات واستيفاء الشروط المعمارية الإلزامية.

|  |
| --- |
| **التوصية (2019) 4:** توصي اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة بأن يطبق الاتحاد مقتضيات مبادئه التوجيهية المتعلقة بالمشتريات تطبيقاً صارماً ويتقيّد بجميع المبادئ التوجيهية المعمارية الإلزامية فيما يخص عناصر التشييد المموَّلة بأنشطة الرعاية أو التبرعات من أجل هذا المشروع. |

15.6 وستواصل اللجنة رصد التقدم المحرز وإسداء المشورة بشأن المشروع باستمرار.

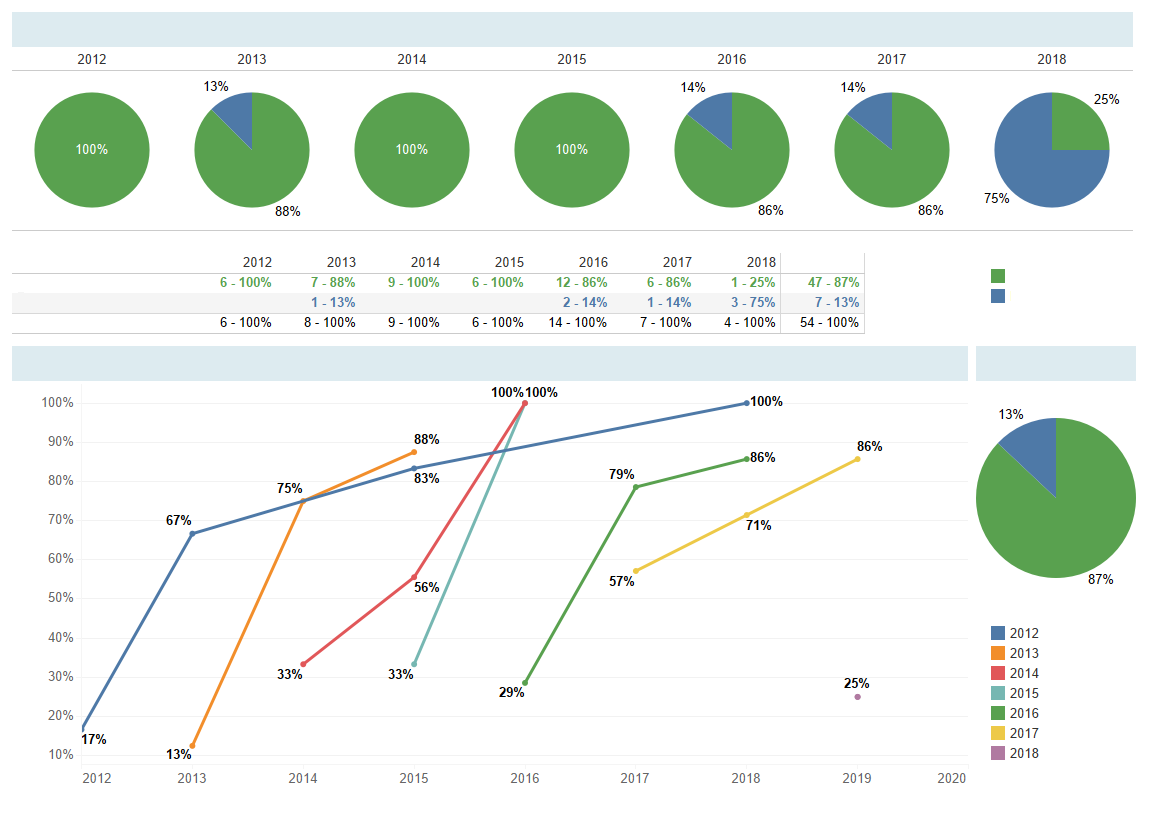
# 7 مسائل أخرى

1.7 سيُعقد الاجتماع المقبل للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة في الفترة 30-28 أكتوبر 2019.

2.7 ويود أعضاء اللجنة الإعراب عن تقديرهم الدائم لكل من الدول الأعضاء وفريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والأمين العام ونائب الأمين العام ومديرة مكتب تنمية الاتصالات ومسؤولي الاتحاد لما أبدوه من تأييد وتعاون ومواقف إيجابية دعماً للجنة في أداء مهامها بفعالية.

3.7 وتُتاح معلومات عن أعضاء اللجنة ومسؤولياتها واختصاصاتها وتقاريرها في الحيز المخصص لها في الموقع الإلكتروني العام للاتحاد: <http://www.itu.int/imac>.

الملحق 1 - إحصاءات بشأن تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)



 نسب تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة – التوصيات بحسب الأعوام

حالة التنفيذ

نفذت

قيد التنفيذ

المجموع الكلي

حالة التنفيذ

نفذت

قيد التنفيذ

 التقدم المحرز – نسب التنفيذ

التوصيات الصادرة في   
الفترة 2018-2012

عام صدور التوصية

عام/تاريخ التنفيذ

نسبة التنفيذ

المجموع الكلي

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_